الأول أكد تداعيات فشل المحادثات على إسرائيل.. والثاني يتعهد بمقاومة الضغوط

سلام الشرق الأوسط: أوباما ونتانياهو يستبقان اجتماعهما.. بتحذيرات وتحدٍّ

عواصم - «وكالات»: تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قبيل توجهه لواشنطن بمقاومة «الضغوط» الأميركية بشأن محادثات السلام مع الفلسطينيين على خلفية توقعات بأن الرئيس الأميركي باراك أوباما يعتزم عرض «اتفاق إطار» يتضمن الخطوط العريضة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ونقل مكتب نتنياهو عنه قوله وهو يصعد على متن الطائرة للتوجه إلى الولايات المتحدة «سنناقش القضية الإيرانية والعملية الدبلوماسية». وأضاف «في السنوات الأخيرة خضعت دولة إسرائيل لعدة ضغوط ورفضناها. هذا ما كان، وهذا ما سيكون».

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز هذا الأسبوع نقلا عن مسؤولين أميركيين كبار أن «أوباما سيلح على نتنياهو للقبول باتفاق إطار حول المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية يعمل على صياغته حاليا وزير الخارجية جون كيري».

ووفقا لمصادر أميركية، يتوقع أن يعرض أوباما نفس الاتفاق على الرئيس الفلسطيني محمود عباس عندما يلتقيه في السابع عشر من هذا الشهر.

ورفضت السلطة الفلسطينية مؤخرا بشدة نسخة أولية مسربة لاتفاق الإطار تنص على قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، والاعتراف بإسرائيل وطنا قوميا لليهود. وتضمن هذه الصيغة الأولية ضم أجزاء من الضفة الغربية، وإبقاء سيطرتها الأمنية على جانب من الحدود الفلسطينية.

ويفترض أن تفضي محادثات السلام التي استؤنفت في يوليو 2013 بعد ثلاث سنوات من التوقف بحلول نهاية أبريل إلى «اتفاق إطار» يرسم الخطوط العريضة لتسوية نهائية تتناول مسائل «الوضع النهائي» أي الحدود والمستوطنات اليهودية والأمن ووضع مدينة القدس واللاجئين الفلسطينيين.

لكن هذه المفاوضات لم تحرز تقدما في أي من القضايا الرئيسية كالاستيطان والقدس واللاجئين والأمن قبل شهرين من انتهاء الأجل المتفق عليه.

وأعلن كيري الأربعاء الماضي أن المفاوضات قد تستمر تسعة أشهر أخرى، بدءا من نهاية أبريل المقبل بعد أن يتم التوصل إلى اتفاق إطار.

لكن كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات أعلن الخميس الماضي أنه لا معنى لتمديد المفاوضات إذا استمرت إسرائيل في التنكر للقانون الدولي.

وكان عريقات يشير إلى رفض حكومة نتنياهو وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة بما فيها القدس، فضلا عن اشتراطها بقاء قوات الاحتلال بمنطقة غور الأردن، واعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة لليهود ضمن اتفاق سلام محتمل.

من جانبه قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إن دفاع واشنطن عن إسرائيل في مواجهة الجهود الرامية إلى عزلها دوليا سيكون أصعب إذا فشلت محادثات السلام التي تقودها واشنطن موجها تحذيرا مستترا لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عشية محادثات في البيت الأبيض.

وأوضح أوباما الذي كان يتحدث في مقابلة نشرت يوم الأحد مع بلومبرج فيو إنه سيحث نتنياهو على أن يتيح له الوقت اللازم لاختبار مدى إستعداد إيران للحد من طموحاتها النووية على الرغم من تشكك نتنياهو العميق في جهود الغرب الدبلوماسية مع طهران.

وردا على المقابلة قال وزير إسرائيلي بارز إن حكومة نتنياهو جادة في سعيها للسلام لكنها لن تجبر على تعريض أمن الدولة اليهودية للخطر.

وقال أوباما إن الفرصة تتضاءل أمام التوصل لاتفاقية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين ودعا نتنياهو إلى «اغتنام الفرصة» للمساعدة في تحقيق إتفاقية إطار يحاول وزير الخارجية الأمريكي جون كيري التوصل إليها لتمديد أجل محادثات السلام.

وأضاف أوباما أن رسالته لنتنياهو في اجتماع تم عقده في البيت الأبيض امس هي «إذا لم يكن الآن فمتى؟ وإذا لم تكن أنت السيد رئيس الوزراء فمن إذن؟»

وقال أوباما إنه إذا أخفقت محادثات السلام ومضت إسرائيل قدما في توسيع المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة بالضفة الغربية فلن يكون لواشنطن سوى قدرة محدودة لحمايتها من «التداعيات الدولية.»

وعلى الرغم من عدم تحديده نوعية الإجراءات التي قد تواجهها إسرائيل الا ان الفلسطينيين كانوا قد هددوا بمحاولة اللجوء للمحاكم الدولية حيث يمكنهم مقاضاة إسرائيل.

وتواجه إسرائيل أيضا حركة مقاطعة حققت بعض النقدم في أوروبا لكن دون تاثير يذكر في الولايات المتحدة.

وقال أوباما «ما أعتقده هو أنه إذا لم يتم التوصل لاتفاقية سلام واستمر البناء النشط للمستوطنات وإذا وصل الفلسطينيون إلى الاعتقاد بأن إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وذات سيادة لم تعد في متناولهم فان قدرتنا على معالجة التداعيات الدولية حينئذ ستكون محدودة.»

وأدى التحذير الذي وجهه كيري في الآونة الاخيرة -من أن عدم حل القضية الفلسطينية قد يؤدي إلى مقاطعة لإسرائيل- إلى إثارة جدل في إسرائيل حيث واجه إتهامات بأنه يحاول الضغط للحصول على تنازلات.

ونشرت تصريحات أوباما التي أدلى بها في مقابلة يوم الخميس قبل فترة وجيزة من اجتماع المكتب البيضاوي من المتوقع ان تكون إيران أكثر القضايا الشائكة فيه. وللزعيمين تاريخ من العلاقات المتوترة في بعض الأحيان.

واستقبل وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي يوفال شتاينتز مقابلة أوباما بفتور وهو أحد المقربين لنتنياهو ويرافقه إلى الولايات المتحدة.

وقال لراديو الجيش الإسرائيلي «لم تعجبني كل التصريحات. لا أعتقد أن هناك أي سبب يدعو للضغط على إسرائيل.»

وأضاف «أعتقد أن نتنياهو سيعطي إجابة واضحة "نحن مستعدون للسلام. نريد التوصل لاتفاق دبلوماسي. لكننا نشعر حقا بقلق وخوف على على أمننا القومي.»

وكرر أوباما في المقابلة اعتراضه على أي تحرك في الكونجرس لفرض مزيد من العقوبات على إيران أثناء مشاركتها في مفاوضات مع واشنطن والقوى الكبرى الأخرى.

وقال أوباما «من مصلحتنا جميعا بشكل كبير ترك هذه العملية تسير حتى النهاية... دعونا نختبر ما إذا كانت إيران تستطيع أم لا قطع شوط طويل بما يكفي لاعطائنا ضمانات بأن برنامجها سلمي.»

وقال أوباما إن فرض عقوبات جديدة سيعطل الجهود الدبلوماسية. وأضاف «لا تبدأ إطلاق النار في وسط الغرفة أثناء سير المفاوضات.»

لكن أوباما لم يتطرق لنقطة الخلاف الاساسية وهي طلب نتنياهو إجبار إيران في اي اتفاق نهائي على ازالة كل اجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم مقابل اقتراح الرئيس بإمكانية السماح لطهران ببرنامج محدود للاغراض المدنية.

وقال شتاينتز إن مسار الدبلوماسية الحالي قد يحول إيران إلى الوقوف على أعتاب دولة نووية إذ يمكنها الحصول على البنية الأساسية اللازمة لصنع قنبلة في وقت قصير.

وعلى عكس تاكيد نتنياهو أصر أوباما على أن العقوبات الحالية على إيران قائمة الى حد كبير. وأبدى ثقته أيضا في اقتناع طهران باحتفاظه بكل الخيارات على الطاولة بما في ذلك العمل العسكري إذا أخفقت الدبلوماسية وسعت إيران لصنع سلاح نووي.

وقال أوباما «أعرف أنهم ياخذون الأمر بجدية.»

وتقول إيران إنها لا تسعى لصنع قنبلة نووية وإن برنامجها النووي قاصر على الاغراض المدنية السلمية.

واشنطن: دفاعنا عن تل أبيب في مواجهة الجهود الرامية إلى عزلها دولياً سيكون صعباً حال انهيار مفاوضات السلام

رئيس الوزراء الإسرائيلي: على مر السنوات الماضية خضعنا لعدة ضغوط ورفضناها وسنرفضها مستقبلاً

باراك أوباما وبنيامين نتانياهو

«الجبهة الشعبية» تحذر من تصاعد الاعتداءات على المقدسات

الاراضي المحتلة - «وكالات»: حذرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من تصاعد اعتداءات المستوطنين على القدس والمسجد الأقصى..داعية إلى لقاء وطني عاجل لبحث إستراتيجية وطنية.

وأشارت الجبهة في بيان صحفي لها امس إلى تصاعد اعتداءات وجرائم المستوطنين ضد المواطنين والمدن والقرى الفلسطينية وتكثفت في الآونة الأخيرة ضد مدينة القدس والمسجد الأقصى في محاولة لاستكمال تهويد المدينة بما في ذلك أماكنها المقدسة متذرعين بهلوسات وخرافات وادعاءات بالحق الإلهي لهم في أرض فلسطين.

واضافت أن اعتداءات المستوطنين المتواصلة والمنظمة ضد المسجد الأقصى بما يمثله من مكانة دينية لملايين العرب والمسلمين..تعد طورا جديدا في المساعي لتحقيق المشروع الإسرائيلي على أرض فلسطين بتواطؤ كامل من قبل الحكومة الإسرائيلية التي تعتمد الاستيطان والقتل والاغتيال ونفي حقوق الشعب الفلسطيني كقاعدة جامعة وموجهة لسياساتها في التعامل مع الفلسطينيين على مختلف المستويات. وحذرت الجبهة من أن واقع الحال الفلسطيني المنقسم على نفسه واستمرار المراهنة على المفاوضات حوارا وحيدا لها نتائجها الكارثية على الشعب الفلسطيني وحقوقه فضلا عن حالة الانشغال العربي بالأوضاع الداخلية وبصراعات دموية تخدم في مصلحتها أعداء الأمة العربية.

واشارت إلى أنها عوامل تشكل بيئة مناسبة ومشجعة للحكومة الصهيونية والمستوطنين الفاشيين للاستمرار والإسراع لتنفيذ المشروع الصهيوني خاصة تجاه المسجد الأقصى وإدارة الظهر لكل القرارات الدولية والمواقف التي تطالب بوقف هذه الاعتداءات.

وطالبت الجبهة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقف المراهنة على المفاوضات والانسحاب الفوري منها والدعوة للقاء وطني عاجل ينهي الانقسام ويبحث إستراتيجية وطنية تعتمد خيار المقاومة الشاملة سبيلا في التعامل مع العدو والعمل مع المجتمع الدول لمساءلة ومعاقبة دولة الاحتلال على سياساتها هذه التي تتناقض مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

ودعت الجبهة في بيانها الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي تكون هي مرجعيته وهدفه وضع الآليات لتنفيذ قراراتها المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حق العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية.

الاستقالات تتوالى في مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

ليبيا: المتظاهرون يقتحمون البرلمان .. والحكومة تعلن رفضها المطلق لاستهدافه

طرابلس - «وكالات»: أصيب ثلاثة أعضاء من المؤتمر الوطني العام «البرلمان» في ليبيا أثناء اقتحام مجموعة مسلحة مقر المؤتمر في طرابلس مساء الأحد احتجاجا على «خطف» متظاهرين من المشاركين في اعتصام أمام المقر بوسط العاصمة الليبية يوم السبت.

وقال نوري أبو سهمين رئيس البرلمان الليبي لقناة النبا التلفزيونية إن مسلحين «تسللوا» الى احتجاج سلمي.

وقال «اصيب اثنان من اعضاء البرلمان عندما حاولا الفرار من مقر البرلمان في سياراتهما».

وقال عضو المؤتمر الوطني نزار كعوان إن من بين المصابين بالرصاص عبد الرحمن السويحلي وأحمد البوني، في حين أصيب محمد العماري بجروح باسلحة بيضاء، ونقل الثلاثة إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وأضاف كعوان في اتصال مع الجزيرة أن التحقيقات بدأت تأخذ مجراها وهناك معلومات أولية عن الهجوم، كما أن كاميرات المراقبة التقطت صورا له.

وكان ميلاد العربي أحد المشاركين في الاعتصام -الذي طالب بحل المؤتمر- قال في وقت سابق إن «مسلحين أطلقوا النار في الهواء وأضرموا النار في خيمة أقامها المعتصمون أمام مبنى المؤتمر». وأضاف أن المهاجمين «خطفوا» متظاهرين من دون أن يحدد عدد هؤلاء.

وأفاد المتظاهرون بأن المسلحين ينتمون إلى «خلية عمليات ثوار ليبيا»، وهي مجموعة من الثوار السابقين تتبع للمؤتمر. ونددت وزارة العدل في بيان مقتضب بخطف «شبان قدموا للتعبير عن رأيهم».

وكان قرار المؤتمر العام تمديد ولايته حتى ديسمبر 2014 قد أثار استياء عدد كبير من الليبيين، وتحت ضغط الشارع قرر المؤتمر في الآونة الأخيرة إجراء انتخابات مبكرة، لكنه لم يحدد موعدها حتى الآن.

ويوم الجمعة الماضي تجمع العشرات أمام مقر المؤتمر، وكتب بعضهم شعارات مناهضة له على الجدار الخارجي للمبنى، قبل أن يحرقوا إطارات ويقطعوا عددا من الطرق.

وتم اقتحام مقر المؤتمر العام مرات عدة من قبل متظاهرين كانوا أحيانا مسلحين للاحتجاج على قرار للمؤتمر أو ضد الحكومة، وتمت مناقشة أمن المقر والنواب دون التوصل إلى حل جذري للمشكلة.

وعلى صعيد ردود الافعال أعلنت الحكومة الليبية امس «رفضها المطلق» لما تعرض له المؤتمر الوطني العام من أعمال عنف ودعت طرابلس المواطنين إلى الالتزام بالتعبير السلمي باعتباره أحد مكاسب ثورة 17 فبراير.

كما دعت الحكومة المؤتمر الوطني للتواصل مع المحتجين الرافضين لاستمراره وفتح باب الحوار معهم..

وفي سياق آخر، قدم أمس الأول رئيس مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات نوري العبار استقالته دون إبداء أسبابها، كما استقال نائبه عماد السائح والعضو خالد الساحلي من رئاسة مجلس المفوضية التي أشرفت قبل أيام على انتخابات هيئة صياغة مشروع الدستور.

وأوضح السائح أن الاستقالة جاءت انطلاقا من قناعة مقدميها «بضرورة إفساح المجال أمام العناصر الجديدة لإكمال هذه المهام الوطنية وترسيخ مبدأ التداول السلمي في المناصب العامة» نافيا وجود أي ضغوطات من وراء هذه الاستقالات التي سيبت المؤتمر الوطني العام فيها لاحقا.

مقر البرلمان الليبي وتبدو عليه آثار الاعتداء

«الوساطة» تعلن تعليق المفاوضات بين الحكومة و «قطاع الشمال»

السودان: تجدد الاشتباكات العنيفة بين الجيش ومتمردي دارفور

الخرطوم - «وكالات»: وقعت امس الاول اشتباكات عنيفة بين قوات حركة تحرير السودان - فصيل مناوي والقوات الحكومية في منطقتي حسكنيتة واللعيت جار النبي بولاية شمال دارفور.

وقال بيان صادر عن المتحدث العسكري باسم الحركة ادم صالح ابكر إن قواتهم تمكنت من قتل 84 جنديا حكوميا خلال هجومها وانها احتلت المنطقتين لفترة من الوقت قبل ان تغادر القوات. وقال القائد العسكري ان قواته استولت على معدات عسكرية من القوات الحكومية من بينها عشرين سيارة.

وفيما لم يصدر الجيش السوداني تعليقا حول الهجوم اكد والي ولاية شمال دارفور محمد عثمان يوسف كبر وقوع الهجوم إلا انه لم يتحدث عن وقوع ضحايا. وقال ان الهجوم يعتبر أمر إجراميا بعد مهاجمة قوات الحركة للمدنيين والمرافق العامة. وأوضح ان المهاجمين نهبوا ممتلكات السكان بعد ان قتلوا عدد منهم قبل ان يلوذوا بالفرار.

ومن جانبها، أعلنت الوساطة الأفريقية تعليق المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية - شمال حول قضايا ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الى أجل غير مسمى بعد وصول المفاوضات الى طريق مسدود.

مني أركو مناوي

وقال كبير الوسطاء تامبو مبيكي خلال بيان له بالعاصمة الأثيوبية اديس ابابا حيث تعقد المفاوضات إنه سيحيل ملف التفاوض الى مجلس الأمن الافريقي للبت فيه.

وتبادل الطرفان الاتهامات بشأن فشل جولة التفاوض. حيث قال كبير المفاوضين عن جانب الحكومة السودانية إبراهيم غندور ان الحركة الشعبية عمدت إلى إفشال الجولة بإصرارها على طرح كل المشكلات السياسية في طاولة التفاوض بدلا عن مناقشة قضايا المنطقتين.

واعتبر تمسك الحركة بهذا المطلب هو إمعان في محاولة إفشال التفاوض من أجل إسقاط الحكومة السودانية بالقوة العسكرية.

من جانبه قال كبير مفاوضي الحركة الشعبية ياسر عرمان ان موقف الحركة كان واضحا منذ البداية وهو مناقشة كل مشكلات البلاد وان حركته ضد الحلول الجزئية. وقال ان فشل الجولة هو دليل آخر على عدم جدية الخرطوم في إنهاء معاناته المواطنين في مناطق النزاع.

وكان طرفا التفاوض قد عادا الى الطاولة يوم الجمعة بعد تعليق الجولة الماضية التي جرت منتصف الشهر الماضي بعد فشل الطرفين في الاتفاق علي اجندة التفاوض.

وتقاتل الحركة الشعبية القوات الحكومية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق منذ ما يقرب الثلاث سنوات. الأمر الذي إدي الى مقتل مئات المدنيين وتشريد الملايين منهم.

جنيف: المرزوقي يسلم كي مون نسخة من الدستور التونسي الجديد

جنيف - «كونا»: سلم الرئيس التونسي المؤقت محمد منصف المرزوقي امس نسخة من دستور بلاده الى السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون بوصفه اول انجازات الثورة التونسية.

واكد المرزوقي في كلمة القاها امام الدورة ال 25 لمجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان ان «الدستور التونسي الجديد يحقق آمال التونسيين ويعترف بكل الحريات والحقوق الفردية والجماعية التي تناضل من اجلها حركة حقوق الانسان العالمية». ووصف المرزوقي دستور بلاده بانه «مشبع بمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان اراده التونسيون والتونسيات عقدا سياسيا واجتماعيا واخلاقيا لهذا الجيل والاجيال المقبلة ضامنا للحريات الفردية والجماعية ومؤسسا للآليات الضرورية لبناء دولة ديمقراطية حقيقية».

وشدد الرئيس التونسي على ان بلاده لا ترغب في تصدير الثورة التونسية لانها تجربة تاريخية تحاول فيها تلمس طريقها نحو الاستقرار والازدهار وبناء مجتمع حر تعددي ودولة ديمقراطية عبر الحوار. واوضح ان تونس تمكنت من تشكيل حكومة توافق وطني لتنهي بذلك المرحلة الانتقالية بانتخابات ستكون حرة وشفافة قبل نهاية العام الحالي. وذكر ان مرور ثلاث سنوات على الثورة التونسية افضى الى ثلاث مفارقات اولاها ان من كانوا ضحايا انتهاكات حقوق الانسان هم الآن في مركز صناعة القرار والثانية ان حركة حقوق الانسان التونسية مطالبة بالتعامل مع سلطة هي امتداد عضوي لدولة كانت استبدادية.

وبين ان المفارقة الثالثة هي حصول الفقراء والمهمشين من ابناء تونس على حرية التعبير عن الرأي والمشاركة في العمل السياسي ولكن الثورة لم تتمكن من توفير فرص العمل والحق في التنمية والسكن والصحة وهي المطالب التي تقع الآن على رأس اهتمامات تونس.

وشدد الرئيس التونسي على ضرورة بذل المجلس الجهود من اجل التركيز على حقوق الملايين من المنكوبين في سوريا وحقوق الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر وكذلك حقوق المهاجرين من ضحايا الفقر والاستبداد وهي الحقوق التي يجب ان تحظى بأولوية مطلقة.

يذكر ان اعمال الدورة الـ25 لمجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان مستمرة حتى الـ28 من الشهر الجاري ويشهد اسبوعها الاول جلسة اعمال رفيعة المستوى مخصصة لرؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية او حقوق انسان للادلاء ببيانات حول اوضاع حقوق الانسان.